فيروس كورونا وتداعياته على نظام الاقتصاد العالمي على المدى الطويل

نور الله غور*

ملخص: يتناول هذا البحث فيروس كورونا وتداعياته على نظام الاقتصاد العالمي على المدى الطويل، ويحاول معالجة التداعيات المحتملة لأزمة فيروس كورونا على النظام الاقتصادي العالميّ من خلال ثلاث وقائع. الواقعة الأولى هي سلسلة التدابير العالمية وتقنيات الأتمتة الذكية، أما الواقعة الثانية فهي السياسة الحمائية ودور الدولة في الاقتصاد، فيما تكمن الواقعة الثالثة في البطالة وعدم المساواة والاقتراض، وترى الورقة أنه سيكون هناك انتقال تدريجي نحو عولمة منضبطة أكثر فعالية في ظلّ مركزية قيادة الدولة في الفترة المقبلة. ولعلّ عودة العولمة إلى صيغة أكثر إحكامًا ستفتح فرصًا جديدة لمعالجة المشكلات العالمية بطريقة مشتركة ومنسقة.

*سيتا، تركيا

Corona Virus and its Repercussions on the World Economic System in the Long Term

NURULLAH GÜR*

ABSTRACT *This paper deals with the Corona virus and its implications on the world economic system in the long term, and attempts to address the possible repercussions of the Corona virus crisis on the world economic system through three facts. The first incident is a series of global measures and smart automation technologies, while the second incident is protectionism and the role of the state in the economy, while the third event lies in unemployment, inequality and borrowing, and the paper believes that there will be a gradual transition towards a more effective disciplined globalization in light of the centralization of state leadership in the period Coming. The return of globalization to a more compact formula will open up new opportunities to tackle global problems in a common and coordinated manner.*

*SETA, Turkey

رؤيـــة تركيـــة
2020-(3/9)
62- 49

DOI:10.36360/1560-009-003-005

مدخل:

تعرّض العالم في تاريخ الاقتصاد المعاصر إلى أزماتٍ كثيرةٍ مختلفةٍ؛ بدءًا من الكساد الكبير في 1929م إلى الأزمة المالية العالمية (KFK) في 2008م. ورغم الأسباب المختلفة التي أدّت إلى ظهور هذه الأزمات الكبرى، وتركت آثارًا سلبية مختلفة في الاقتصادات- فإنها من جانبٍ آخر تحمل ميزات متشابهة. ووباء فيروس كورونا الذي أطلق عليه اسم (كوفيد 19)، وانتشر بتسارعٍ كبيرٍ في العالم- ترك أنواعًا مختلفة من الأزمات الاقتصادية. ولن يكون خطأً أن نقول: إن أزمة فيروس كورونا تميّز عن سائر الأزمات الأخرى من حيث سرعة انتشاره وخصائصه المميزة.

فقد واجهْنا هذه المرة أزمةً نوعيةً خاصةً مختلفةً تمامًا [1] ؛إذ انتشر الوباء بشكل قلَّ نظيره في التاريخ، وأدّى إلى حدوث الاختلالات الاقتصادية الكبيرة الثلاثة: (صدمة العَرض، وصدمة الطلب، والصدمة المالية) في آن معًا، وشهد الاقتصاد العالمي في النصف الأول من عام 2020 انكماشًا في مستويات تاريخية، وازدادت أبعاد الآثار التخريبية في الاقتصادات بتوسّع موجة الوباء، فتعطّلت منشآتٌ اقتصاديةٌ كثيرةٌ تحت وطأة إجراءات العزل الاجتماعي المختلفة؛ كالحجر الصحي وحظر التجول، وإغلاق مصالح كثيرة، باعتبارها وسائل احترازية من أجل حماية الصحة العامة، ومن ثَمَّ كان انخفاض النشاط الاقتصادي حقيقة لا يمكن إنكارها.[2] من جانبٍ آخر أدّى تنفيذُ هذه الإجراءات في حدودٍ معينةٍ دورًا مهمًّا في عرقلة انتشارِ الوباء بشكلٍ أسرع، وحدَّ من ثَمَّ مِن تأثُّرِ الاقتصادات بشكل أكبر على المدى المتوسط والبعيد. [3]

تشير المؤشّرات الرائدة في صناعة التوظيف إلى جانب قطاع الصناعة الإنتاجية والخدمات إلى أن الانكماش في النشاط الاقتصادي سيكون شديدًا للغاية. لكنّ من المستحيل التنبؤ بمعدّل هذه الشدّة، وتأثير الوباء في النمو الاقتصادي؛ باعتباره عاملًا خارجيًّا طارئًا على الاقتصاد. لذلك يمكن أن تميل تقديرات النمو المتشائمة التي كشفت عنها المؤسسات بمرور الوقت إلى توقعاتٍ متفائلة اعتمادًا على تباطؤ سرعة الانتشار، وكثافة ممارسات العزل الاجتماعية.[4] ففي إطار التقديرات المتشائمة في نمو الاقتصاد العالمي، توقّعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في شهر مارس على سبيل المثال أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 15 في المئة في عام 2020.[5] وتراجعت توقعات النمو هذه تحت وطأة الوباء الذي لم يسلم منها الاتحاد الأوربي ولا الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستويات منخفضة للغاية. وانقلب النمو إلى انكماش في الاقتصاد العالمي يصل إلى 3٪ هذا العام، بحسب توقعات صندوق النقد الدولي في شهر أبريل،[6] وحذّر من تجاوز الانكماش في العام القادم معدل 7٪ في حال مواصلة الوباء تأثيره في النصف الثاني من هذا العام، وظهور موجةٍ جديدةٍ في عام 2021.

والزمن كفيل بكشف مدى انعكاس توقعات النمو على الواقع. لكن تقدير انكماش الاقتصاد العالمي بمعدل 3٪ في تقرير صندوق النقد الدولي عند مقارنته بمعدل انكماش 1٪

في الأزمة المالية العالمية عام 2008؛ يعطي فكرةً محددةً عن الجوانب الخطيرة للدمار الذي يمكن أن يسببه وباء فيروس كورونا في الاقتصاد العالمي. وقد يستغرق الأمر سنتين قبل أن تُعوَّض الخسائر التي لحقت بالاقتصاد العالمي. وعودة الانتعاش إلى الاقتصاد العالمي وسرعته مرهونان بإمكانية السيطرة على فيروس كورونا في مستويات معقولة، وشدة الموجة الثانية المحتملة، وفعالية حزم الحماية والدعم التي وضعتها البلدان في مكافحة الأزمة.[7] لكن الأمر الجليَّ الواضح هنا هو أن هذا الوباء يشكل جائحة كبيرة تكفي لانطلاق بعض التغييرات طويلة المدى في النظام الاقتصادي العالمي، من خلال تسريع انكسار بعض خطوط الصدوع القائمة في العالم. سنحاول في هذا الجزء من التقرير مناقشة الآثار المحتملة طويلة الأمد لفيروس كورونا في النظام الاقتصادي العالمي.

الفيروسات والاتجاهات:

الوباء الناجم عن نوع جديد من فيروس كورونا ويُسمَّى سارس كوفيد2، ليس الوباء الأول الأكبر في حجمه في التاريخ، وربما لن يكون الأخير أيضًا. والأمراض الوبائية تشكل عاملًا يمكن أن يؤدي إلى فتراتِ انقطاعٍ دراميَّةٍ في الحياة السياسية والاقتصادية في تاريخ العالم.[8] فالطاعون الأسود الذي قضى على كل شيءٍ في أوربا في القرن الرابع عشر مثلًا، سرَّع انهيار الإقطاعية في أوربا تحت وطأة الآثار الصادمة[9] التي تركها في السكان وسوق العمل.[10] والفيروسات التي حملها الأوربيون إلى العالم الجديد بعد مئتي عام على الطاعون الأسود أدّت دورًا أساسيًّا في استعمار أمريكا الوسطى والجنوبية. فالانتشار السريع والفتاك جدًّا لوباء فيروس الجدري والحصبة الذي حملته القوى الاستعمارية إلى سكّان أمريكا الأصليين الذين لا يحملون مناعةً ضد هذين المرضين- ساعد الأوربيين على قهر قوتي الإنكا والأزتك المهيمنتين في أمريكا.[11]

فوباء فيروس كورونا الذي انتشر في بقاع العالم المختلفة، ووصل بالحياة الاقتصادية إلى نقطة التوقف تقريبًا، وأدّى إلى ظهور بعض الأزمات السياسية- سيترك آثاره على بنية النظام الاقتصادي العالمي حتمًا.[12] وسيكون من المفيد أن نعرّج هنا إلى بعض الأمور الأساسية؛ لفهم الآثار المحتملة بشكل أوضح.[13]

فالراجح في الفيروسات كما يظهر من حوادث الوباء في التاريخ أنها لا تستقل في إحداث اتجاهات جديدة في العالم، بل تلقي بظلالها على بعض الاتجاهات القائمة فتصبح أكثر حدة، و/ أو تتفاعل مع عوامل أخرى في إحداث بعض النتائج الكبيرة.

وليس من الصواب الركون إلى التوقّع بأن التغيير الذي سيحدث مع فيروس كورونا سيكون ملموسًا في المدى القصير. فالأمر الذي نسمّيه تغييرًا عملية طويلة. والتغيير الذي سيظهر بعد وباء فيروس كورونا في مختلف المجالات بدءًا من سلاسل الإنتاج العالمية وحياة

العمل، وصولًا إلى السياسات الاقتصادية والقوانين الدولية- سيلقي بظلاله مع مرور الزمن. كما أن انعكاس الفاتورة الاقتصادية للوباء على الساحة السياسية سيستغرق بعض الوقت أيضًا، تمامًا كما حدث بعد الأزمة المالية العالمية، فتأخّر ظهور آثارها الخطيرة ثماني سنوات في صناديق الاقتراع في الدول الغربية المتقدمة عام 2016. وقد يتسبب فيروس كورونا في حدوث طفرة في بعض المشكلات التي استمرت على مدى السنوات العشر الأخيرة بعد الأزمة المالية العالمية. أضف إلى ذلك أن بعض تأثيرات الوباء يمكن أن يتفاعل مع مرور الوقت مع عوامل ومشكلات مختلفة، ويؤدي إلى بعض العواقب التي لا يمكن التنبؤ بها حاليًّا.

ثم لن يكون الفصل بين الآثار التي قد تحدث في النظام الاقتصادي العالمي على شكل الأبيض والأسود نهجًا صحيحًا. بل يجب النظر في احتمال أن تخلق أزمة فيروس كورونا بعض المساحات الرمادية أيضًا. انطلاقًا من هذه النقاط سنحاول معالجة التداعيات المحتملة لأزمة فيروس كورونا على النظام الاقتصادي العالميّ من خلال ثلاث وقائع.

الواقعة الأولى: سلسلة التدابير العالمية وتقنيات الأتمتة الذكية:

بدأت العولمة تنحو مسارًا مختلفًا بشكل ملحوظ بعد الأزمة المالية العالمية. هذا الاختلاف الذي بدا جليًّا في أحد المجالات التي يسري فيها الشعور بهذا الاختلاف هو سلسة توريد المواد والمنتجات أو السلع الوسيطة عالميًّا. فقد انخفضت حصتها من التجارة الدولية في فترة السنوات العشر الماضية من 52 في المئة إلى 48 في المئة.[14] ويمكن لتفشي فيروس كورونا أن يزيد من زخم هذا الانخفاض. تؤثر المشكلات الناشئة عن توريد السلع الوسيطة في العديد من المجالات الحيوية من عناصر الدواء الفعالة حتى الغذاء، بشدة في الاقتصاد العالمي.[15] فالتقديرات تشير إلى أن ما يقرب من ثلث الانكماش في النشاط الاقتصادي الناجم عن أزمة فيروس كورونا قد يأتي من قناة سلسلة توفير المواد والسلع الوسيطة عالميًّا.[16]

تُعَدّ الصين أهم لاعب في سلاسل التوريد العالمية المفتوحة حتى الآن. وبحسب معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، فإن 28 بالمئة من إنتاج الصناعة التحويلية العالمية تجري في الصين. وإذا أخذنا بعين الاعتبار دول شرق آسيا الأخرى، فإن هذا المعدل يقترب من 40 في المئة. وقد انجلى تفشي وباء فيروس كورونا بوضوح عن المخاطر التي يمكن أن تنجم عن تركيز الإنتاج العالمي في بعض البلدان. ومع أزمة فيروس كورونا كذلك، من المرجح أن يشهد التوزيع الإقليمي لسلاسل التوريد العالمية انقطاعًا خطيرًا. كما يمكن للشركات ذات الأصول المتعددة أن تجري تغييرات جدية على إستراتيجياتها الاستثمارية الموجهة نحو المستقبل تجنّبًا لمواجهة مشكلات مماثلة مرة أخرى بسبب الأحداث غير المتوقعة.

والبلدان النامية التي تمتلك مجموعة واسعة من المنتجات في الصناعة التحويلية، ذات رأسمال بشري مرتفع، وبنية تحتية لوجستية قوية، ومزايا جغرافية عالية، ويمكن لهذه البلدان

أن تغتنم فرصة تحويل هذا التغيير الذي قد يحدث في التوزيع الإقليمي للإنتاج العالمي إلى مصلحتها.[17] كما يمكن لبعض البلدان النامية التي تُعَدُّ تركيا واحدة منها أن تسهم في سلاسل التوريد العالمية بقوة أكبر في السنوات القادمة، من خلال استضافتها للمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إلى جانب ذلك، قد تتجه بعض الشركات متعددة الجنسيات ذات المنشأ الأمريكي والأوربي إلى نقل مصانعها إلى بلدانها الأصلية بعد انقطاع طويل، بوصف ذلك تعبيرًا عن السياسات الوقائية المتزايدة ومواجهة العولمة في البلدان المتقدمة في السنوات الأخيرة، ويمكن تفسير هذا الاختيار بأنه إعادة تأميم سلاسل التوريد العالمية.[18] لكن العقبة الكبرى أمام مثل هذا النقل للإنتاج بالنسبة للدول المتقدمة هي في ارتفاع تكاليف العمالة، إذ كان الدافع الرئيس وراء تحول المصانع إلى البلدان النامية في الثمانينيات هو انخفاض تكاليف العمالة في هذه البلدان، لكنه في ظل أزمة فيروس كورونا يمكن للثورة الصناعية الرابعة التي كانت تعمل منذ بعض الوقت على إعادة تشكيل الإنتاج في ظل تقنيات الأتمتة الذكية، مثل الروبوتات الآلية والطابعات ثلاثية الأبعاد- أن تؤثر في الإنتاج والتجارة العالميين بشكل أسرع. ويمكن للبلدان المتقدمة من خلال سدّ الفجوة في تكاليف الإنتاج بينها وبين البلدان النامية استخدام

تقنيات الأتمتة الذكية، بوصفه أداة لجذب الشركات متعددة الجنسيات من جديد. إلى جانب ذلك، يمكن للشركات متعددة الجنسيات زيادة دمج تقنيات الأتمتة الذكية في إنتاجها لتجنب الاضطرابات في الإنتاج في الحالات التي تشهد أحداثًا غير متوقعة، مثل الأمراض والكوارث الطبيعية التي تهدد صحة الإنسان. ويمكن لمثل هذه التوجهات التي قد تنشأ بعد تفشّي وباء فيروس كورونا أن تزيد من سرعة الثورة الصناعية الرابعة، لكن الأمر الذي ينبغي مراعاته هنا هو أن البطالة بدأت بالارتفاع في جميع أنحاء العالم؛ بسبب أزمة فيروس كورونا، فإن أضفنا إليها أن الانتشار الواسع لتقنيات الأتمتة الذكية بمعدلات قصوى دون النظر في المنافع الاجتماعية- فإن معدلات البطالة يمكن أن تصل إلى مستويات مخيفة، وتحول مثل هذا الخطر المحتمل إلى حقيقة يهدّد البلدان بمشكلات سياسية واجتماعية خطيرة.

الواقعة الثانية: السياسة الحمائية ودور الدولة في الاقتصاد:

في الظروف الطبيعية، يحتاج العالم إلى تعاون أكثر صرامة وسياسات تسهيلية للتجارة بين البلدان من أجل مواجهة المشكلات العالمية مثل فيروس كورونا،[19] وتبدو هذه الحاجة أكثر وضوحًا في تطوير لقاح فيروس كورونا وإنتاج الأدوية المضادة للفيروسات وأجهزة التنفس وأمن الإمدادات الغذائية. لكن العالم شهد توجهًا في الاتجاه المعاكس في السنوات الأخيرة، وبرزت المشكلات المختلفة، مثل الحروب التجارية، والصراعات الدائرة في قضية تغير المناخ. حيث يُلاحَظ أن العديد من الدول وفي مقدمتها الدول المتقدمة كانت تتصرف بردود فعل حمائية، وتعمل على توسيع فرصها على حساب خصومها. وقد بدأ الانتقال التدريجيّ من السياسات الليبرالية إلى السياسات الحمائية ينتشر سريعًا في جميع أنحاء العالم بعد الأزمة المالية العالمية.[20] وفي هذا السياق، نلاحظ أن الصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا تبوّأت المرتبة الأولى الأكثر تطبيقًا للإجراءات الحمائية في التجارة الخارجية في دول مجموعة العشرين بعد عام 2008. وكانت الخطوات المانعة للأجانب من شراء الشركات المحلية وإعادة زيادة التعريفات الجمركية من أقسى نماذج السياسات الحمائية في هذه الفترة.[21] وقد أدرجت بلدان كثيرة مزيدًا من الضوابط على التدفق المالي ومزيدًا من التدابير الاحترازية الكلية بهدف السيطرة على المشكلات التي تسببها التدفقات المالية الدولية في العقد الماضي،[22] ولن يكون من المفاجئ أن يؤدي هذا الوباء الذي ظهر في وقت اتّجهت فيه سياسات التجارة الدولية وتدفق الأموال نحو مزيد من الحذر والحمائية- إلى تسريع التغيير في السياسات الاقتصادية.[23]

اتخذت بعض البلدان تدابير للحد من استيراد الأجهزة الطبية والمنتجات الحيوية الأخرى في أثناء تفشّي المرض.[24] قد يكون هذا النمط في بعض السياسات مؤقتًا، وقد يحمل آثارًا دائمة في بعض السياسات الأخرى من حيث إعطاء الأولوية للسوق المحلية ومن حيث التجارة الدولية. وقد يتوسّع نطاق السياسات الوقائية بسبب تفشّي الوباء.

يمكن للبلدان التحرك أكثر نحو مجموعة متنوعة من الآليات التنظيمية للحفاظ على رأسمالها الوطني واستثماراتها في الداخل. وقد تكون هناك زيادة في التدابير الحمائية للحدّ من شراء الشركات الأجنبية للشركات العاملة في القطاعات الحيوية، والتوجه نحو سياسات التأميم للحفاظ على بعض الشركات الكبرى المتضررة من أزمة فيروس كورونا.[25] فقد استحوذت الحكومة الفيدرالية الألمانية على سبيل المثال، على 20 في المئة من أسهم شركة طيران لوفتهانزا بعد أن أطلقت حزمة إنقاذ الشركة البالغة 9 مليارات يورو.[26] ومن المعروف أن بعض الدول الأوربية اتخذت خطوات مماثلة أو تفكر فيها.[27]

"بلغ إجمالي باقات الدعم والإنقاذ المقدمة من الحكومات في عمليات فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم 8 تريليونات دولار. ويكاد الاقتصاديون يجمعون على ضرورة قيام الحكومات بالمحافظة على الحياة الاقتصادية"

بلغ إجمالي باقات الدعم والإنقاذ المقدمة من الحكومات في عمليات فيروس كورونا في جميع أنحاء العالم 8 تريليونات دولار.[28] ويكاد الاقتصاديون يجمعون على ضرورة قيام الحكومات بالمحافظة على الحياة الاقتصادية بالأساليب المختلفة، مثل شراء السلع، والخدمات، والإنفاق الاجتماعي، والحوافز المقدمة للشركات[29]، وعلى أن زيادة وطأة الوباء على الاقتصاد يتطلب زيادة الإنفاق العام. وزيادة الإنفاق العام بهذا الشكل السريع سيؤدي " شئنا أم أبينا" إلى زيادة ثقل التدخل الحكومي في الاقتصاد.

الواقعة الثالثة: البطالة وعدم المساواة والاقتراض:

بعد انفجار أزمة وباء فيروس كورونا ازداد الشعور بوطأة التوزيع غير العادل في الدخل والثروة- المتزايد منذ ثمانينيات القرن الماضي؛ نتيجة السياسات الليبرالية الجديدة وتأثيرات العولمة في بلدان العالم المختلفة وفي مقدمتها البلدان المتقدمة، وازداد الجدل حولها.[30] وبدأت تطفو على السطح مخاوف البطالة المتزايدة المقترنة مع تزايد استخدام تقنيات الأتمتة الذكية وانتشارها. والجدير بالذكر أن هذه المخاوف كانت قد بدأت بالظهور في الأصل في وقتٍ كانت فيه معدلات البطالة منخفضة، فزاد الطينَ بِلَّةً ظهورُ وباء فيروس كورونا في فترة طغت عليها المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

من المتوقع أن يؤدي النشاط الاقتصادي المتقلّص بشدّة بسبب تفشّي الوباء إلى زيادة البطالة بمعدلات كبيرة في جميع أنحاء العالم. كما يتوقّع انخفاض الدخل الحقيقي لمدة معينة لبعض الأشخاص الذين لم يفقدوا وظائفهم في هذه الفترة العصيبة، ولاسيما الذين يعملون

في وظائف منخفضة المهارة. ومن المتوقع كذلك أن تشعر الأسر منخفضة الدخل بالفاتورة الاقتصادية الكبيرة لفيروس كورونا كما حدث في غالبية الأزمات الاقتصادية والمالية.[31] وبسبب أزمة فيروس كورونا، قد يتجاوز عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت حدّ الفقر المطلق في العالم 49 مليون شخص.[32]

وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 100 مليون شخص ليست لديهم قدرة الادخار للحفاظ على معيشتهم لمدة شهرين من دون أن يكون لهم دخل منتظم أو تحويلات اجتماعية حتى في منطقة جغرافية متطورة اقتصاديًّا مثل أوربا.[33] ويبقى الاقتراض هو العنوان الوحيد الذي يجب أن يتوجّه إليه الأفراد الذين فقدوا وظائفهم أو انخفض دخلهم في أزمة فيروس كورونا، ولم يتمكنوا من الحصول على دعم كافٍ من الدولة بشكل مباشر. ووفقًا لآخر الأرقام المعلنة؛ يبلغ مجموع رصيد ديون الأسر في العالم حوالي 48 تريليون دولار.[34] وقد ترتفع مشكلة الديون التي ازدادت بعد أزمة فيروس كورونا، بشكل أكثر خطورة بسبب ارتفاع البطالة وانخفاض الدخل.

إن تحرّك البلدان، ولاسيّما المتقدمة، نحو سياسات (التحفيز) القائمة على الديون بوصفها وسيلة للخروج من الأزمة؛ لا يتجاوز عن كونه مجردَ حلٍّ مؤقتٍ للمشكلات. وارتفاع مستوى الديون لدى الأسر يجعل الاقتصادات أكثر هشاشة في الأزمات القادمة. وعندما تختار الأسر التي تعاني الديون الثقيلة طريق خفض الطلب من أجل تعويض ميزانياتها- يزداد النمو الاقتصادي تباطؤًا أيضًا. كما يؤدي ارتفاع المديونية إلى تدهور توزيع الدخل؛ لأن النخب العالمية واحدة من الجهات الفاعلة الرئيسة التي تقدم القروض إلى جميع الوحدات الاقتصادية، العامة أو الأسرة، قبل الأزمات وبعدها، وقد تسببت السياسات الليبرالية الجديدة التي كانت سارية المفعول منذ الثمانينيات، في انخفاض اللوائح والضوابط المفروضة على الأسواق المالية إلى الحدّ الأدنى من ناحية، وإلى انخفاض النفقات الاجتماعية التي توفرها الجهات العامة للأسر ذات الدخل المنخفض من ناحية أخرى. وبنتيجة هذه السياسات، ارتفع مستوى مديونية الأسرة والحصة التي تأخذها شريحة الواحد بالمئة من أغنياء البلدان من كعكة الدخل ارتفاعًا سريعًا. وفي النتيجة، تحرك النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة نحو الركود المزمن، إلى جانب التدهور الدرامي في توزيع الدخل والثروة.[35] إن مشكلة الديون وعدم المساواة لا تقتصر على البلدان المتقدمة فحسب، بل تمتد إلى العديد من الدول النامية أيضًا.

يجب الانتباه إلى أن الوحدات الاقتصادية وفي مقدمتها الأسر، لن تكون قادرة على الاستمرار في تحمل أعباء الديون في أزمة فيروس كورونا. إلى جانب ذلك، فإن تمويل عجز الموازنة الذي سيزداد نتيجة باقات (التحفيز) التي تقدمها الجهات العامة خلال هذه الأزمة عن طريق زيادة الاقتراض- قد يكون خيارًا خطيرًا من حيث الاستقرار الاقتصادي والسياسي، فمعدّل الدَّين العام على الناتج المحلي الإجمالي في مستوياتٍ عالية للغاية في العديد

من البلدان. وقد يؤدي زيادة ارتفاع هذا المعدل إلى جر المالية العامة إلى طريق مسدود، ويكون نذيرًا لأزمات جديدة. إن تمويل العجز في الميزانية من خلال الضرائب المباشرة، مثل الضرائب المالية التي تؤخذ من الطبقات الغنية في المجتمع- سيكون الخيار الأكثر احتمالًا من حيث الاستدامة الاقتصادية في الفترة المقبلة.[36]

بعد الأزمة المالية العالمية، تزعزعت الثقة بالسياسة المركزية والنظام المؤسسي بشكل خطير في بلدان كثيرة. وقد تجلّى هذا الشعور بالسخط وتآكل الثقة في العديد من الانتخابات والأحداث الاجتماعية، مثل انتخابات الرئاسة الأمريكية، واستفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي، وحركات الربيع العربي، والسترات الصفراء في فرنسا. ففي العديد من البلدان، ولاسيما البلدان المتقدمة، ازداد التصويت للأحزاب السياسية الشعبوية ازديادًا كبيرًا.[37] وتطوُّرُ وباء فيروس كورونا الذي تزامن مع فترة السخط هذه إلى مشكلات اقتصادية جديدة- مرشَّحٌ لظهور اضطراباتٍ أعمق في السياسات المحلية للبلدان. ويمكن للناس في العديد من البلدان أن يعبّروا في الفترة المقبلة عن مطالبهم في الإصلاح البنيوي بصوتٍ أعلى في المجالات المختلفة، مثل النظام الضريبي، والإنفاق الاجتماعي، والنظام الصحي، واللوائح القانونية التي تضبط التنافس، وليس بعيدًا أن تهيمن الأحزاب الشعبوية

المتصاعدة منذ فترة على نطاق أوسع بكثير في الساحة السياسية إن عجزت أحزاب المركز من إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية، والاستجابة لمطالب الشعب الإصلاحية.[38]

الخاتمة:

تمكنت موجة العولمة التي كانت في ارتفاع منذ الثمانينيات من كسر العديد من العقبات وتسخيرها، والتسرّب إلى الشُّعيرات الدموية الدقيقة لاقتصادات الدول. وعندما كانت العولمة تعيش أقصى حالتها الليبرالية في الفترة (1980 – 2008)، جرى تخفيض الحواجز الجمركية إلى حدّ كبير، ومع تطور سلاسل التوريد وتدفق الإنتاج عالميًّا، لم يعد مكانُ الإنتاج أمرًا مهمًّا بالنسبة للشركات. ومن الحقائق التي لا يمكن إنكارها أنّ العولمة سهّلت حياة الملايين من الناس في أنحاء العالم المختلفة.[39] فبفضل العولمة، أصبح وصول الناس إلى طيفٍ واسعٍ من السلع والخدمات سهلًا ميسورًا، وانخفضت أسعار المنتجات التي كانت باهظة الثمنِ بشكل ملحوظ بالتوازي مع الزيادة في التجارة العالمية، وأصبحت مشاركة الأفراد والشركات أفكارَهم وأحلامهم سهلًا ميسورًا، وتقاسم مواطنو الدول المختلفة فرصهم الاقتصادية والاجتماعية إلى حدٍّ معين.

ولكن لا ينبغي الغفلة عن الجوانب المظلمة للعولمة، فالأزمات التي عانتها البلدان النامية، والغياب المتزايد لعدالة التوزيع في أنحاء العالم بسبب العولمة السريعة وغير المخططة في التسعينيات– من الأمثلة الأولى التي تخطر في البال حول هذا الجانب المظلم للعولمة. ولا شك أنّ الأزمة المالية العالمية في عام 2008 كانت من أشد الأزمات المروعة الناتجة عن العولمة.

إنّ وباء فيروس كورونا انقضّ على النظام الاقتصادي العالمي في وقت لم تتمكن فيه العولمة من استيعاب الحروب التجارية، وصعود الأحزاب الشعبوية، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوربي بالكامل. ومثل هذه الصدمة الكبرى مرشحٌ لتغييراتٍ خطيرة في النظام الاقتصادي العالمي، وهي التي نُوقِشت بالتفصيل آنفًا. والأمر المؤكَّد هنا أن العولمة لن تختفي بعد تفشّي فيروس كورونا، وليس من الممكن أن تختفي في وقت بلغت فيه وسائل الاتصالات والنقل إلى ذروتها، وليس من السهل على الناس كذلك أن يتخلوا عن بعض وسائل الراحة والعادات التي أحدثتها العولمة، وستستمر العولمة في حياتها، لكنها ستضطر إلى تغيير شكلها.

يمكن للاتجاهات التي كانت مستمرّة في العقد الماضي بعد الأزمة المالية العالمية أن تصبح أكثر وضوحًا وحِدَّةً مع تفشّي فيروس كورونا. ويمكن أن نكون شهودًا على التسامح مع بعض التجاوزات من العولمة، وتحميلها؛ أي العولمة دورًا أكثر جدية. ويبدو أنه سيكون هناك انتقال تدريجي نحو عولمة منضبطة أكثر فعالية في ظلّ مركزية قيادة الدولة في الفترة المقبلة. ولعلّ عودة العولمة إلى صيغة أكثر إحكامًا ستفتح فرصًا جديدة لمعالجة المشكلات العالمية بطريقة مشتركة ومنسقة.[40] وفي هذه الحالة، ينبغي تأسيس آليات جديدة للتعاون،

تتضمن القواعد والمعايير الدولية التي تبدو معقولةً وضروريَّةً، وتُحِدُّ من لجوء البلدان إلى المبالغة في السياسات الحمائية.

ساد الاعتقاد لبعض الوقت أنّ العولمة ستجمع الناس والبلدان في أرضية مشتركة في كل قضيةٍ على وجه التقريب. ولم يكن هذا الاعتقاد واقعيًّا، فقد أدّى التركيز المفرط على القضايا غير الضرورية في بعض الحالات إلى تشتيت التركيز على القضايا الضرورية، كالاتحاد الأوربي الذي أفرط في تقييم بعض القضايا، وترك بعض القضايا الحرجة على سجيتها، أو الدول المترددة في إصلاح القضايا التي ستجعل نظام التجارة الدولية أكثر عدلًا واستدامة، في وقت تبدّد فيه جهودها في عشرات التفصيلات غير الضرورية المتعلقة بالاتفاقيات التجارية. إن تحقيق المستوى المعقول للعولمة والمحافظة عليه في بيئة لا تتصادم فيها مصالح الدول ولا مصالح الجهات الفاعلة غير الحكومية- ليس أمرًا سهلًا، وستكشف الأيام إن كان ذلك سيتحقق أم لا.

في هذا الجزء من التقرير، حاولنا معالجة بعض الآثار المحتملة لأزمة فيروس كورونا في نظام الاقتصاد العالمي على المدى الطويل، من خلال ثلاث وقائع مختلفة. ولا بدّ من التأكيد هنا ألا نغفل عن الانعكاسات المحتملة الأخرى لهذه الأزمة على النظام الاقتصادي العالمي من خلال قنوات مختلفة أخرى، تتصل بتأثيرها في صراع الهيمنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ومستقبل الاتحاد الأوربي، والعديد من القضايا الجيوسياسية.[41]

الهوامش والمراجع:

1. Simon Kennedy, "Harvard's Reinhart and Rogoff Say This Time Really Is Different", Bloomberg, 18 May 2020.
2. Martin S. Eichenbaum, Sergio Rebelo ve Mathias Trabandt, "The Macroeconomics of Epidemics", NBER Working Paper, No: 26882, (2020).
3. Fernando E. Alvarez, David Argente ve Francesco Lippi, "A Simple Planning Problem for COVID-19 Lockdown", NBER Working Paper, No: 26981, (2020); Daron Acemoğlu, Victor Chernozhukov, Iván Werning ve Michael D. Whinston, "A Multi-Risk Sir Model with Optimally Targeted Lockdown", NBER Working Paper, No: 27102, (2020).
4. تسببت المشكلات في تدفق المعلومات الواردة من الصين ومنظمة الصحة العالمية عن وباء كورونا في مرحلتها الأولى في غياب تقدير قوة تأثير الفيروس عالميًّا. وتسبب تأخر بعض الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الفيروس في تسريع انتشار فيروس كورونا. وقد تسبب هذان الأمران في خطأ التقديرات الأولية للدمار الذي سيتسببه الوباء في الاقتصاد العالمي، وجاء تقديرهم مفرطًا في التفاؤل. وبدأت التقديرات الأقرب للصحة اعتبارًا من شهر نيسان 2020. لكن استمرار الغموض الذي يتطور خارج الاقتصاد بوتيرة عالية يقف أمامنا باعتباره عاملًا يعقّد التقديرات القصيرة أو متوسطة الأجل.
5. Coronavirus: The World Economy at Risk, (OECD Report, Paris: 2020).
6. "World Economic Outlook, April 2020: The Great Lockdown", IMF, https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/202014/04//weo-april-2020 , (Date of access: 25 May 2020).

7. نور الله غور ومولود طاطلي یر وشریف دیلك، امتحان الاقتصاد بفیروس كورونا / Ekonominin Koronavirüsle İmtihanı، (تقریر سیتا، إسطنبول 2020).
8. عبد الرحمن باباجان، "نهایة العالم الذي نعرفه: كوفید 19- والسیاسة العالمیة / Bildiğimiz Dünyanın Sonu: Kovid-19 ve Küresel Siyaset، وكالة الأناضول للأنباء، 22 نیسان 2020.
9. Şevket Pamuk, "The Black Death and the Origins of the Great Divergence Across Europe, 1300–1600", European Review of Economic History, Volume: 11, Issue: 3, (2007), P. 289317-.
10. Daron Acemoğlu ve James A. Robinson, Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty, (Crown Books Publications, New York: 2012).
11. Jared M. Diamond, Guns, Germs and Steel: A Short History of Everybody for the Last 13,000 Years, (Random House Publications, New York: 1997).
12. نور الله غور، "ما الذي یمكن أن یتغیر في نظام الاقتصاد العالمي ما بعد كوفید19-؟ / Kovid-19 Sonrası Küresel Ekonomik Sistemde Neler Değişebilir?"، وكالة الأناضول للأنباء، 7 نیسان 2020.
13. من أجل تحلیل مفصل، انظر؛ غور وآخرون، امتحان الاقتصاد بفیروس كورونا / Ekonominin Koronavirüsle İmtihanı، (تقریر سیتا، إسطنبول 2020). قید النشر.
14. World Development Report 2020: Trading for Development in the Age of Global Value Chains, (World Bank Report, Washington DC: 2020).
15. Richard Baldwin ve Rebecca Freeman "Supply Chain Contagion Waves: Thinking Ahead on Manufacturing Contagion and Reinfection from the COVID Concussion", VOX CEPR Policy Portal, https://voxeu.org/article/covid-concussion-and-supply-chain-contagion-waves, (Date of access: 26 May 2020).
16. Barthélémy Bonadio, Zhen Huo, Andrei A. Levchenko ve Nitya Pandalai-Nayar, "Global Supply Chains in the Pandemic", NBER Working Paper, No: 27224, (2020).
17. نور الله غور، "على أبواب التغییر الكبیر في سلسلة القیم العالمیة / Küresel Değer Zincirlerindeki Büyük Değişimin Şafağında"، (حزیران 2020، كریتر).
18. Beata Javorcik, "Global Supply Chains will not be the Same in the Post-COVID-19 World", içinde COVID-19 and Trade Policy: Why Turning Inward Won't Work, (ed. Richard Baldwin ve Simon J. Evenett), (CEPR Press, Londra: 2020).
19. Pinelopi Koujianou Goldberg, "The New Empty Argument Aganist Trade", Project Syndicate, 12 May 2020.
20. Simon Evenett ve Johannes Fritz, Going It Alone? Trade Policy After Three Years of Populism, (Centre for Economic Policy Research Rapor, Londra: 2020).
21. صادق أوناي وشریف دیلك، "الحمائیة الجدیدة والحروب التجاریة / Yeni Korumacılık ve Ticaret Savaşları"، تحلیل سیتا، عدد: 228، (ینایر 2018). نور الله غور وصادق أوناي وشریف دیلك، إعادة النظر في الصناعة / Sanayiyi Yeniden Düşünmek، (منشورات سیتا، إسطنبول 2017).
22. Andrés F. Martin, Michael Klein, Alessandro Rebucci, Martin Schindler ve Martin Uribe, "Capital Control Measures: A New Dataset", IMF Economic Review, Volume: 64, Issue: 3, (2016), P. 548574-; Zohair Adam, Adrian Alter, Jesse Eiseman, Erlend Nier, Naixi Wang ve Heedon Kang, Digging Deeper--Evidence on the Effects of Macroprudential Policies from a New Database, (IMF Working Paper, Washington DC: 2019).

23. Przemyslaw Kowalski “Will the Post-COVID World be Less Open to Foreign Direct Investment?” içinde Richard Baldwin ve Simon Evenett, COVID-19 and Trade Policy: Why Turning Inward Won’t Work, (CEPR Press, Londra: 2020); Javorcik, “Global Supply Chains will not be the Same in the Post-COVID-19 World”, içinde COVID-19 and Trade Policy: Why Turning Inward Won’t Work, (CEPR Press, Londra: 2020); Bernard Hoekman, Matteo Fiorini ve Aydın Yıldırım, "COVID-19: Export Controls and International Cooperation" içinde Richard Baldwin ve Simon Evenett, COVID-19 and Trade Policy: Why Turning Inward Won’t Work, (CEPR Press, Londra: 2020).

24. Lili Bayer vd., “EU Moves to Limit Exports of Medical Equipment Outside the Bloc”, Politico, 15 Mart 2020; Pamela Boykoff, Clare Sebastian ve Valentina Di Donato, “In the Race to Secure Medical Supplies, Countries Ban or Restrict Exports”, CNN, 28 Mart 2020; Kevin Breuninger ve Christina Wilkie, “Trump Bans Export of Coronavirus Protection Gear, Says He’s ‘not Happy With 3M”, CNBC, 3 Nisan 2020.

25. “France, Spain and UK Unleash Rescue Packages to Help Companies”, Financial Times, 17 March 2020; William Horobin ve Ania Nusabaum, “France Ready to Nationalize as EU Heavyweights Take Charge”, Bloomberg, 17 March 2020.

26. “Lufthansa Agrees €9bn Bailout with German Government”, The Guardian, 26 May 2020.

27. “Coronavirus Forces EU Leaders to Weigh Nationalization Options”, DW, 19 Mart 2020; “France Could Nationalize Big Companies if Necessary: Finance Minister”, Reuters, 17 March 2020.

28. Vitor Gaspar, W. Raphael Lam and Mehdi Raissi, “Fiscal Policies to Contain the Damage from COVID-19”, IMF Blog, https://blogs.imf.org/202015/04//fiscal-policies-to-contain-the-damage-from-covid-19/ , (Date of access: 26 May 2020).

29. Emmanuel Saez ve Gabriel Zucman, “Policy Brief 20: Keeping Businesses Alive: The Government Will Pay”, Economics for Inclusive Properity, https://econfip.org/policy-brief/keeping-businesses-alive-the-government-will-pay/ , (Date of access: 26 May 2020); Arindrajit Dube, “Policy Brief 24: Filling the Holes in Family and Business Budgets: Unemployment Benefits and Work Sharing in the Time of Pandemic”,Economics for Inclusive Prosperity, https://econfip.org/policy-brief/filling-the-holes-in-family-and-business-budgets-unemployment-benefits-and-work-sharing-in-the-time-of-pandemics/ , (Date of access: 26 May 2020); François Gerard, Clement Imbert ve Kate Orkin, “Policy Brief: Social Protection Response to COVID-19 Crisis: Option for Developing Countries”, Economics for Inclusive Prosperity, https://econfip.org/policy-brief/social-protection-response-to-the-covid-19-crisis-options-for-developing-countries/ , (Date of access: 26 May 2020) ; Jordi Gali, “Helicopter Money: The Time is Now”, VOX CEPR Policy Portal, https://voxeu.org/article/helicopter-money-time-now , (Date of access: 26 Mayıs 2020); Thomas Drechsel ve Sebnem Kalemli-Ozcan, “Standart Macro and Credit Policy Cannot Deal with Global Pandemic: A Proposal for a Negative SME Tax”, VOX CEPR Policy Portal, https://voxeu.org/article/proposal-negative-sme-tax , (Date of access: 26 May 2020).

30. Thomas Piketty, Capital in the Twenty-First Century, (Harvard University Press, Cambridge: 2014); Branko Milanovic, Global Inequality: A New Approach for The Age of Globalization, (Harvard University Press, Cambridge: 2016).

31. Rob Vos, Will Martin ve David Laborde, "How Much will Global Poverty Increase Because of COVID-19?", IFPRI Blog, https://www.ifpri.org/blog/how-much-will-global-poverty-increase-because-covid-19 , (Date of access: 26 May 2020); Faheem Ahmed, Na'eem Ahmed, Christopher Pissarides ve Joseph Stiglitz, "Why Inequality Could Spread COVID-19" The Lancet Public Health, Volume: 5, Issue: 5, (2020); Jeanna Smialek, "Poor Americans Hit Hardest by Job Losses Amid Lockdowns, Fed Says", The New York Times, 14 May 2020; Abby Vesoulis, "Coronavirus May Disproportionately Hurt the Poor- And That's Bad for Everyone", The Time, 11 March 2020; Andrew Leigh, "The Poor Bear the Burden of the Coronavirus Downturn, but Inequality is not Inevitable in Avustralia" The Guardian Opinion, 13 April 2020; Carolina Sanchez Paramo, "COVID-19 will Hit to Poor Hardest. Here's What We Can Do About It", World Banks Blog, https://blogs.worldbank.org/voices/covid-19-will-hit-poor-hardest-heres-what-we-can-do-about-it , (Date of access: 27 May 2020).

32. Daniel Gerszon Mahler, Christoph Lakner, Andres Castaneda Aguilar ve Haoyu Wu, "The Impact of COVID-19 on Global Poverty: Why Sub- Saharan Africa Might be the Region Hardest Hit", World Bank Blogs, https://blogs.worldbank.org/opendata/impact-covid-19-coronavirus-global-poverty-why-sub-saharan-africa-might-be-region-hardest , (Date of access: 27 May 2020).

33. Covid Economics Vetted and Real Time Papers, (Centre for Economic Policy Research Rapor, Londra: 2020).

34. "Global Debt Monitor COVID-19 Lights a Fuse", Institute of International Finance, https://www.iif.com/Portals/0/Files/content/Research/Global%20Debt%20Monitor_April2020.pdf, (Date of access: 27 May 2020).

35. Atif R. Mian, Ludwig Straub ve Amir Sufi, "Indebted Demand", NBER Working Paper, No. 26940, (April 2020).

36. Camille Landais, Emmanuel Saez ve Gabriel Zucman, "A Progressive European Wealth Tax to Fund the European COVID Response", VOX CEPR Policy Portal, https://voxeu.org/article/progressive-european-wealth-tax-fund-european-covid-response, (Date of access: 27 May 2020). Mian vd., "Indebted Demand", NBER Working Paper; Carolynn Look ve Jill Ward, "Piketty Says Wealth Tax Can Help Reduce Debt and Inequality", Bloomberg, 29 April 2020.

37. Sergei Guriev ve Elias Papaioannou, "The Political Economy of Populism", CEPR Discussion Paper , No: 14433, (2020).

38. غور، "ما الذي يمكن أن يتغير في الاقتصاد العالمي ما بعد كوفيد 19-؟ Kovid-19 Sonrası Küresel/ Ekonomik Sistemde Neler Değişebilir?".

39. نور الله غور، "على أبواب التغيير الكبير في سلسلة القيم العالمية / Küresel Değer Zincirlerindeki Büyük Değişimin Şafağında"، كريتر، (حزيران 2020).

40. Dani Rodrik, "Globalization After Covid-19: My Plan for a Rewired Planet", Prospect, https://www.prospectmagazine.co.uk/magazine/dani-rodrik-globalisation-trade-coronavirus-who-imf-world-bank, (Date of access: 27 May 2020).

41. لمزيد من التفصيلات في قنوات التأثير إلى جانب هذا الإمكان، انظر؛ غور وآخرون، "امتحان الاقتصاد بفيروس كورونا"، (تحليل سيتا، إسطنبول 2020). غور، "ما الذي يمكن أن يتغير في الاقتصاد العالمي ما بعد كوفيد 19-؟".